

INECO

مشروع الأدوات الاقتصادية والمؤسسية لإدارة الموارد المائية المستدامة في منطقة المتوسط

يأتي مشروع INECO في إطار دعم الاتحاد الأوروبي لاستخدام الأدوات الاقتصادية والمؤسسية من أجل تنمية مستدامة للموارد المائية، وذلك من خلال المساهمة في بناء القدرات للوصول إلى إدارة متكاملة للموارد المائية.

المشروع يضم 14 مؤسسة من 10 دول متوسطة هي سورية، اليونان، المغرب، تونس، مصر، لبنان، قبرص، إيطاليا، فرنسا، الجزائر.

يهدف المشروع إلى تقديم وسائل متقدمة لإدارة الموارد المائية وبشكل يأخذ بعين الاعتبار كل التواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

يناقش مشروع INECO قضايا مشتركة بين الدول المشاركة، والأبحاث سوف تركز على الأدوات الاقتصادية والمؤسسية التي يمكن أن تكون بدائل للأدوات المستعملة حالياً وبمحت تحقق المزيد من العدالة والكفاءة الاقتصادية والبيئية في مجال استخدام المياه.



منهجية المشروع:



مشروع INECO أول من قبل إتحاد الأوروبي
 ترميم من الطوعيات لشبكة الأبحاث عن الري
 009631144671681
 دمشق - سورية
 أو من خلال البريد الإلكتروني
 info@ineco-syria-consulting.com
 كما يمكنك متابعة نشاطات المشروع من خلال الموقع
<http://envirom.chemeng.utg.gr/ineco>

أهداف المشروع:

- الترويج للتطبيقات المثلى لإدارة متكاملة للموارد المائية.
- إجراء الدراسات من أجل تقييم الكفاءة والفعالية والمساواة في الممارسات الحالية لإدارة المياه ودور المشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ الإجراءات البديلة.
- بناء القدرات في مجال الإدارة المتكاملة لمصادر المياه مع الأخذ بعين الاعتبار الإهتمام بالقضايا الاجتماعية الاقتصادية والسياسات المتبعة.
- نشر وتبادل المعطيات المتعلقة بتطبيق الأدوات الاقتصادية والمؤسسية في قطاع المياه.
- القيام بتحليل الهيكلية الحكومية لقطاع المياه وآليات توزيع المياه وذلك في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومن خلال اعتماد عدد من المؤشرات وبمشاركة فاعلة من جميع المعنيين.
- تحليل كفاءة وفعالية الأدوات الاقتصادية المطبقة حالياً وإقترح بدائل مناسبة لا تؤثر على الأهداف الاجتماعية وتعزز الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- عقد مجموعة من ورشات العمل وبمشاركة واسعة من جميع المعنيين بهدف الترويج للبدائل المقترحة.
- وضع دليل مبادئ منسجم مع الوضع الحالي لمنطقة دول المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار تطبيق الأدوات الاقتصادية والمؤسسية البديلة.

تدفع الكثير من الصناعات حول هذا الحوض بنفاياتها الملوثة إلى الصرف الصحي أو إلى الأرض والأمطار، بدون معالجة وحتى بدون أية نفايات أو غمرات.


ويضا نجد أن الممارسات الزراعية الحالية تتضمن استخدام واسع للأسمدة والمبيدات الحشرية، بالإضافة إلى استخدام أساليب ري ذات كفاءة منخفضة، ناهيك عن جودة مياه الري والعديد من التجاوزات الأخرى.

فمن مياه الشرب إلى الري، إلى الصناعة وإلى ما يلي هذا الاستخدام المتنوع من نظم الصرف الصحي وطرق معالجة، بالإضافة إلى التشريعات والتجاوزات والمشاكل والحلول، كل هذه الأمور تستدعي النظر إليها من خلال مفهوم متكامل لإدارة هذه الموارد، وبمحت تضمن من تقاسم حل قابل للتنفيذ ويعكس العلاقة المتبادلة بين النظم الاقتصادي وحماية البيئة وبالتالي الحفاظ على هذه الموارد للأجيال القادمة.



فلا بد إذا من تطبيق تشريعات خاصة وربما إعادة هيكلة بعض المؤسسات مستفيدين من الأدوات الاقتصادية والمؤسسية التي يوفرها هذا المشروع من أجل الوصول إلى الهدف المنشود ألا وهو استدامة الموارد المائية.

لماذا حوض بردى؟



يعتبر حوض بردى نموذجاً مثالياً من أجل دراسة البدائل التي تؤمن إدارة المتكاملة للموارد المائية، فهذا الحوض كما هو معلوم ذو أهمية بالغة لمدينة دمشق وريفها.

فهو يضم تجمعات سكانية متركزة، وتنوع كبير في نوعية الاستخدام وبالتالي في نوعية المشاكل الناتجة عن هذا الاستخدام.

الإدارة المتكاملة للموارد المائية IWRM:

لقد أصبحت الإدارة المتكاملة للموارد المائية نظرية ملحة يجب الإسراع في تنفيذها للحفاظ على الحق الإنساني للأجيال القادمة في الثروة المائية العذبة النادرة، وهذا يشمل المياه السطحية، الجوفية، مياه الأمطار والسيول والمياه المعالجة بالتجلية. فلا بد من ترويض وتلبية الاحتياجات الحقيقية في الزمان والمكان المناسبين.

إن ضعف الإدارة والتوزيع والصيانة وخطر قنالك الشبكات وعدم استخدام التقنيات الحديثة يصعب من إمكانية خفض الفاقد الهائل والكبير في الموارد المحدودة، وبالتالي فإن العوامل السابقة تشكل تحديات تواجه منطقتنا، وعليها أن تحدد أين نقف ومن أين نبدأ.

ومع التقييم والتفكير الذاتي نستطيع أن نكون فاعلين في مجال الطلب على المياه، وعليها ألا نغفل دور المرأة بجميع نشاطاتها وتحليها وتعاملها واستخدامها للمياه لأنها مستخدم أساسي.

